

وَإِنْ كَانَ الْمُخَاطِبُ مِنْ يُنْكِرُ الصَّفَاتِ وَيُقْرِئُ بِالْأَسْمَاءِ كَالْمُعْتَزِلِيِّ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ، وَيُنْكِرُ أَنْ يَتَصَفَّ بِالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ! [١].

قِيلَ لَهُ: لَا فَرْقَ بَيْنَ إِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَإِثْبَاتِ الصَّفَاتِ، .....

[١] وإنْ كَانَ الْمُخَاطِبُ مِنْ يُنْكِرُ الصَّفَاتِ وَيُقْرِئُ بِالْأَسْمَاءِ كَالْمُعْتَزِلِيِّ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ وَيُنْكِرُ أَنْ يَتَصَفَّ بِالْذَّاتِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ؛ وَالْعَجِيبُ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ يَصْفُونَ أَنفُسَهُمْ بِالْعُقْلَاءِ؛ لِكُنْهُمْ إِلَى مَجَانِينَ الْمَجَانِينَ أَقْرَبُ، بَلْ إِنَّ بَعْضَ الْمَعْجَيْنَ بَهْمٍ يَقُولُ: لَا يُوجَدُ مِنْ فِرْقِ الْأُمَّةِ أَحَدٌ أَقْوَى أَصْلًا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، الْمُعْتَزِلِيُّ يُنْكِرُ الصَّفَاتِ فَلَا يُثْبِتُ لِلَّهِ أَيِّ صَفَةٍ أَبَدًا لَا حَيَاةً وَلَا عِلْمًا... إِلَخُ، فَهُوَ يُنْكِرُ كُلَّ الصَّفَاتِ، لَكِنْ يُقْرِئُ بِالْعَكْسِ، وَيَقُولُ: اللَّهُ حَيٌّ لَكِنْ بِلَا حَيَاةٍ، عَلِيمٌ لَكِنْ بِلَا عِلْمٍ إِلَخُ، وَهَذَا غَيْرُ مَتَصَوَّرٍ.

فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ إِنْسَانًا غَائِرًا بَطْنُهُ مِنَ الْجَوْعِ وَرَابِطٌ عَلَى بَطْنِهِ الْأَحْجَارَ وَأَكِيَاسَ الرَّمَلِ ثُمَّ يَقُولُ: هَذَا شَبَعَانُ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ شَبَعَانَ بِلَا شَبَعَ، كَذَلِكَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَدِيرًا بِلَا قُدْرَةً.

مَثَلٌ: إِنْسَانٌ لَا يَقْدِيرُ أَنْ يَحْرُكَ يَدَهُ، أَوْ يُمْكِنُ بِالْمَعَالِجَةِ وَالتَّعَبِ الشَّدِيدِ أَنْ يُمْسِكَ بِالْقَلَمِ وَبِالْمَسَاعِدَةِ وَيَكْتُبُ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)؛ فَنَقُولُ: هَذَا قَدِيرٌ بِلَا قُدْرَةٍ، فَلَا يَصْلُحُ، بَلْ هَذَا إِنْسَانٌ مَيْتٌ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ حَيًّا بِلَا حَيَاةً، قَدِيرٌ بِلَا قُدْرَةً، عَلِيمٌ بِلَا عِلْمٍ، سَمِيعٌ بِلَا سَمْعٍ، وَبَصِيرٌ بِلَا بَصَرٍ، فَهَذِهِ آرَاءُ الْمُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ يَصِفُونَ أَنفُسَهُمْ بِأَنَّهُمْ عُقَلَاءُ، لَكِنْ ظَاهِرُهُمْ لَا يَوْافِقُ الْعَقْلَ؛ بَدْلِيلٍ هَذِهِ الْأَجْوَبَةِ وَالْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤْلِفُ.

فَإِنَّكَ إِنْ قُلْتَ: إِثْبَاتُ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ يَقْتَضِي تَشْبِيهًا أَوْ تَجْسِيسًا لِأَنَّا لَا نَجِدُ فِي الشَّاهِدِ مُتَصِّفًا بِالصَّفَاتِ إِلَّا مَا هُوَ جَسْمٌ.<sup>[١]</sup>

قِيلَ لَكَ: وَلَا نَجِدُ فِي الشَّاهِدِ مَا هُوَ مُسَمَّى حَيًّا عَلَيْمٌ قَدِيرٌ إِلَّا مَا هُوَ جَسْمٌ، فَإِنْ نَفَيتَ مَا نَفَيتَ لِكَوْنِكَ لَمْ تَجِدْهُ فِي الشَّاهِدِ إِلَّا لِلْجَسْمِ فَانْفِ الأَسْمَاءِ بَلْ وَكُلَّ شَيْءٍ لِأَنَّكَ لَا تَجِدُهُ فِي الشَّاهِدِ إِلَّا لِلْجَسْمِ<sup>[٢]</sup>.

[١] تقدَّم أنَّ عَنْدَنَا جوابَيْنِ من أهْلِ الإِثْبَاتِ عَلَى الأَشْعَرِيِّ الَّذِي يَقُولُ: أَنَا أَثْبَتُ مَا أَثْبَتُهُ بِالْعَقْلِ، وَالْأَشْعَرِيُّ يُثْبِتُ بَعْضَ الصَّفَاتِ وَيُنْفِي بَعْضَهَا، فَيَقُولُ: أَثْبَتُ مَا أَثْبَتُهُ بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ عَلَى ذَلِكَ، وَنَفَيْتُ مَا نَفَيْتُهُ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَدْلُلُ عَلَيْهِ.

[٢] فَإِذَا كَانَ الْمَخَاطِبُ مِنْ يُنْكِرُ الصَّفَاتِ وَيُقْرِئُ بِالْأَسْمَاءِ كَالْمُعْتَزِلِيِّ كَمَا يَقُولُ الْمُؤْلُفُ رَحْمَةُ اللَّهِ: «إِنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ، وَيُنْكِرُ أَنْ يَتَصَفَّ بِالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ»، وَيَقُولُ إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَكِنْ لَيْسَ لَهُ حَيَاة، قَدِيرٌ لَيْسَ لَهُ قَدْرَةٌ، عَلِيمٌ لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ، نَقُولُ لَهُ: لَا فَرَقَ بَيْنَ إِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَإِثْبَاتِ الصَّفَاتِ.

إِنْ زَعَمْتَ أَنَّ إِثْبَاتَ الصَّفَاتِ يَسْتَلِزُ التَّمَثِيلَ فَإِثْبَاتُ الْأَسْمَاءِ يَسْتَلِزُ التَّمَثِيلَ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَلِزُ إِثْبَاتَ الصَّفَاتِ التَّمَثِيلَ فَإِنَّ إِثْبَاتَ الْأَسْمَاءِ لَا يَسْتَلِزُ التَّمَثِيلَ.

عِنْدَمَا تَقُولُ: (عَلِيمٌ) فَكَلِمَةُ عَلِيمٌ اسْمٌ وَالْعِلْمُ صِفَةٌ، وَالْقُدْرَةُ صِفَةٌ وَالْقَدِيرُ نَفْسُ الْقَادِرِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ الْكَلَامُ غَيْرُ مَعْقُولٍ فَلَا يَمْكُنُ أَنْ يُسَمَّى قَدِيرٌ إِلَّا مِنْ لَهْ قُدْرَةٌ، فَقُولُ الْمُعْتَزِلِيِّ: إِثْبَاتُ الْحَيَاةِ أَوِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ يَقْتَضِي تَشْبِيهًا أَوْ تَمْثِيلًا؛ فَكَذَلِكَ مَا أَثْبَتَ مِنَ الصَّفَاتِ يَقْتَضِي تَشْبِيهًا، فَلَا نَجِدُ مُثَلًا مُتَصِّفًا بِصِفَةِ الْحَيَاةِ إِلَّا مِنْ هُوَ حَيٌّ، وَلَا بِصِفَةِ الْعِلْمِ إِلَّا مَا هُوَ عَالَمٌ، وَلَا بِصِفَةِ الْقُدْرَةِ إِلَّا مَا هُوَ جَسْمٌ صَحِيحٌ، فَكُلُّ شَيْءٍ مُتَصِّفٌ بِصِفَةٍ لَا بُدَّ أَنْ يَصِيرَ عِينًا قَائِمَةً.

فَكُلُّ مَا يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ نَفْيِ الصَّفَاتِ يُحْتَجُّ بِهِ نَافِي الْأَسْمَاءِ الْخُسْنَى؛ فَمَا كَانَ جَوَابًا لِذَلِيلَ كَانَ جَوَابًا لِتُشْبِي الصَّفَاتِ<sup>[١]</sup>.

وَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ مِنْ الْغُلَةِ نُفَاءَ الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ وَقَالَ: لَا أَقُولُ: هُوَ مَوْجُودٌ وَلَا حَيٌّ وَلَا عَلِيمٌ وَلَا قَدِيرٌ؛ بَلْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ لِخُلُوقَاتِهِ إِذْ هِيَ مَحَازٌ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ ذَلِكَ يَسْتَلِزُمُ التَّشْبِيهَ بِالْمَوْجُودِ الْحَيِّ الْعَلِيمِ الْقَدِيرِ<sup>[٢]</sup>.

قِيلَ لَهُ: كَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا حَيٌّ وَلَا عَلِيمٌ وَلَا قَدِيرٌ كَانَ ذَلِكَ تَشْبِيهًَا بِالْمَعْدُومَاتِ وَذَلِكَ أَقْبَحُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْمَوْجُودَاتِ<sup>[٣]</sup>.

[١] فإذا كان إثبات حياءً وعلمٍ وقدرٍ يستلزم جسمًا فإثبات عالمٍ وقديرٍ يستلزم جسمًا، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا بجسم فائب الأسماء أيضًا؛ لأنَّ لا تجده في الشاهد مسمى بحٰيٰ وعلٰيمٍ وقديرٍ إلا ما هو جسمًا أيضًا، فكل ما يحتاج به من الصفات يحتاج به في الأسماء، فما كان جوابًا لذلِكَ كان جوابًا في ذلِكَ، فمنْ أثبتَ الأسماء لزمهُ أنْ يثبتَ الصفات فإنْ نفي الصفات وأقرَّ بالأسماء تناقض.

[٢] قوله: «وَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ مِنْ الْغُلَةِ نُفَاءَ الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ وَقَالَ: لَا أَقُولُ: هُوَ مَوْجُودٌ وَلَا حَيٌّ وَلَا عَلِيمٌ وَلَا قَدِيرٌ؛...» لأنَّ لا شاهدٌ شيئاً متَصِفًا بهذا إلا ما هو جسمٌ، فيجبُ علىَّ أنْ أنكِرَهُ - هذا فوق المعتزلة -، وهذا في الحقيقة أحسنُ من المعتزليٍّ من وجيهٍ؛ لأنَّ المعتزليٍّ تناقض - يثبتُ شيئاً وينفي نظيره - وهذا الرجل أحسنُ من المعتزلة؛ لأنَّه طرد القاعدة.

[٣] قوله: «قِيلَ لَهُ: كَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا حَيٌّ وَلَا عَلِيمٌ وَلَا قَدِيرٌ كَانَ ذَلِكَ تَشْبِيهًَا بِالْمَعْدُومَاتِ...» فإذا قلتَ: إنَّ اللهَ لَيْسَ حَيًّا شبَهْتُهُ بِالْمَعْدُومَاتِ، ولَيْسَ

فَإِنْ قَالَ: أَنَا أَنْفَيُ النَّفِيِّ وَالْإِثْبَاتِ<sup>[١]</sup>.

قِيلَ لَهُ: فَيُلْزِمُكَ التَّشْبِيهُ بِمَا اجْتَمَعَ فِيهِ النَّقِيْضَانِ مِنَ الْمُمْتَنَعَاتِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَوْجُودًا مَعْدُومًا أَوْ لَا مَوْجُودًا وَلَا مَعْدُومًا وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ يُوصَفُ ذَلِكَ بِاجْتِمَاعِ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ أَوِ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ أَوِ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ أَوْ يُوصَفُ بِنَفْيِ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ وَنَفْيِ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَنَفْيِ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ<sup>[٢]</sup>.

قَدِيرًا شَبَهَهُ بِالْعَاجِزِ، وَلَيْسَ سَمِيعًا شَبَهَهُ بِالْأَصْمَ، وَالْتَّشْبِيهُ بِالْمَعْدُومِ أَقْبُحُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْمَوْجُودِ؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ لَهُ كَيَانٌ وَلَهُ ذَاتٌ، لَكِنَّ الْمَعْدُومَ مَعْدُومٌ لَا يَقْبَلُ شَيْئًا، فَالَّذِي يُنْفَيُ الْأَسْهَاءَ وَالصَّفَاتَ نَقُولُ لَهُ: إِذْنَ أَنْتَ شَبَهْتَ رَبَّكَ بِالْمَعْدُومَاتِ وَتَشْبِيهُهُ بِالْمَعْدُومَاتِ أَقْبُحُ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالْمَوْجُودَاتِ.

【١】 قَوْلُهُ: «فَإِنْ قَالَ: أَنَا أَنْفَيُ النَّفِيِّ وَالْإِثْبَاتِ» فَأَقُولُ: لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ  
وَلَا حَيٌّ وَلَا مَيْتٌ.

【٢】 قِيلَ لَهُ: سِيلْزِمُكَ التَّشْبِيهُ بِمَا اجْتَمَعَ فِيهِ النَّقِيْضَانِ مِنَ الْمُمْتَنَعَاتِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ النَّقِيْضَيْنِ غَيْرُ مُمْكِنٍ فَلَا يُمْكِنُ لِشَيْءٍ أَنْ يَكُونَ لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ فَهُوَ إِما مَوْجُودٌ أَوْ مَعْدُومٌ، فَإِذَا نَفَىَ الْإِثْبَاتَ وَنَفَىَ النَّفِيِّ يَصِيرُ شَبَهَهُ بِالْمُمْتَنَعَاتِ.

فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَوْجُودًا مَعْدُومًا وَلَا مَوْجُودًا وَلَا مَعْدُومًا فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَوْجُودًا مَعْدُومًا، الْأَوَّلُ الْإِثْبَاتُ، وَالثَّانِي لَا مَوْجُودًا وَلَا مَعْدُومًا النَّفِيُّ، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يُوصَفَ ذَلِكَ بِاجْتِمَاعِ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ أَوِ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ... إلخ، أَوْ يُوصَفَ بِنَفْيِ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ وَنَفْيِ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ... إلخ.

وَالْحَاصلُ: أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ النَّقِيْضَيْنِ مُمْتَنِعٌ، وَرَفْعَ النَّقِيْضَيْنِ مُمْتَنِعٌ أَيْضًا.

إِنَّمَا يَمْتَنِعُ نَفْيُ النَّقِيضِينَ عَمَّا يَكُونُ قَابِلًا لَّهُمَا، وَهَذَا يَتَقَابَلَنَّ تَقَابُلَ  
الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ لَا تُقَابِلُ السَّلْبُ وَالْإِيجَابُ<sup>[١]</sup>، وَأَنَّ الْجِدَارَ لَا يُقَابِلُ لَهُمَا: أَعْمَى  
وَلَا بَصِيرٌ وَلَا حَيٌّ وَلَا مَيِّتٌ إِذْ لَيْسَ لَهُمَا تَقَابُلٌ<sup>[٢]</sup>.

[١] فالجمع بين النقيضين ممتنع، ورفع النقيضين ممتنع، وهذا فيما إذا كان تقابلهما تقابل نفي وإثبات فإنهما لا يرتفعان ولا يجتمعان، لكن إذا كان تقابل عدم ومملكة أي: إن الشيء يقبل هذا الاتصال أو لا يقبل فإنه يجوز رفعهما.

ويجوز رفع النقيضين عن ما ليس تقابل لها، مثل: الجدار يمكن أن يقول أنه لا عالم ولا جاهل، فقد سلبته عنه النقيضين مع أن ارتفاع النقيضين لا يجوز، لكنه يمكن.

[٢] لأن تقابلها بالنسبة للجدار تقابل العدم والمملكة لا تقابل السلب والإيجاب أي: أنها معدومان بالنسبة للجدار؛ لأنها ليس بقابل لها، والمملكة بمعنى القبول أي: ليس بقابل لها فيجوز رفع النقيضين عن ما ليس بقابل لها.

وإذا قال القائل: أنا أقول بالنسبة لله: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل. قلنا له: إن نفي النقيضين ممتنع عقلا.

فأجابنا بقوله: إنها يمتنع نفي النقيضين عن ما كان قابلا لها، أما إذا لم يكن قابلا لها فإنه يصح أن يرفع عنه النقيضين، كالجدار ليس قابلا بالوصف بالجهل أو بالعلم، فيجوز أن أقول: هذا الجدار لا عالم ولا جاهل، فالذي يصف الله بأنه موجود ولا موجود، يقول: هذا ممتنع بالنسبة لما يكون قابلا لها، وأنا أقول: إن الله لا يقبل أن يوصف بالجهل وبالعلم، وبالحياة وبالموت، ليس قابلا لهم.

فَيَلَّا لَكَ -أَوْلًا- هَذَا لَا يَصِحُّ فِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ فَإِنَّمَا مُتَقَابِلَنِ تَقَابُلُ السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ، فَيَلْزَمُ مِنْ رَفْعِ أَحَدِهِمَا ثُبُوتُ الْآخِرِ!!.

وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَالْعِلْمِ وَالْجَهَلِ: فَهَذَا اضْطِلَاحٌ اضْطَلَحَتْ عَلَيْهِ الْمُتَفَلِّسَةُ الْمَشَاؤُونَ وَالْاضْطِلَاحَاتُ الْلُّفْظِيَّةُ لَيْسَتْ دَلِيلًا عَلَى نَفْيِ الْحَقَائِقِ الْعُقْلِيَّةِ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا.....﴾

[١] إذا كان الذي يقول: إنَّ الله لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ لا أَصِفُهُ بالْوُجُودِ ولا العَدَمِ، فالمؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ قَالَ: لا يُمْكِنُ أَنْ تُصِفَهُ بِالْوُجُودِ وَلَا بِالْعَدَمِ؛ لَأَنَّ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ نَقِيضَانِ لَا يَرْتَفَعُانِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَكُونُ قَابِلًا لَهُما، أَمَّا الله فَلَيْسَ قَابِلًا لَهُما.

فَشِيخُ الْإِسْلَامِ يَقُولُ: الْجَوابُ عَلَى هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ لَا يَصِحُّ؛ لَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ قَابِلٌ لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ صَحِيحٌ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْعِلْمِ وَالْجَهَلِ فَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ قَابِلًا لِلْعِلْمِ وَالْجَهَلِ لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ كُلُّ شَيْءٍ قَابِلٌ لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَيُمْكِنُ أَنْ نُصِفَهُ بِأَنَّهُ مَوْجُودٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ نُصِفَهُ بِأَنَّهُ مَعْدُومٌ.

إِذن تَقَابُلُ الْعَدَمِ وَالْوُجُودِ تَقَابُلُ سَلْبِ إِيجَابٍ، وَلَيْسَ تَقَابُلُ عَدَمٍ وَمَلَكَةً، وَالْمَلَكَةُ بِمَعْنَى الْقَبُولِ، وَالْعَدَمُ بِمَعْنَى عَدَمِ الْقَبُولِ، وَهَذَا يُسَمَّى يُوصَفُ الرَّجُلُ بِأَنَّهُ مُتَحَلِّقٌ بِالْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ، وَهَذَا مَلَكَةً، فَالْمَلَكَةُ مَعْنَاهُ قَبُولُ الشَّيْءِ.

فَإِنَّمَا مُتَقَابِلَنِ تَقَابُلُ السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ فَيَلْزَمُ مِنْ رَفْعِ أَحَدِهِمَا ثُبُوتُ الْآخِرِ.

وَهُمْ يَخْلُقُونَ أَمْوَاتٍ غَيْرَ أَحْيَاءً [٢١] وَمَا يَشْعُرُونَ كَأَيَّانَ يَعْتَشُونَ ﴿النَّحْل: ٢١﴾ فَسَهْلٌ  
الجَمَادَ مَيِّتًا وَهَذَا مَشْهُورٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ [٢٠].

[١] وصف الله الأصنام بأنها أموات غير أحياء، وهذه الأصنام متخلدة من الجماد، أشجار وأحجار ينتحرونها ويعبدونها، وصفهم الله تعالى بأنها أموات، والمقليسفة يمنعون هذا الوصف، ويقولون: لا يمكن أن تقول للصنم الجماد إنه ميت وليس بحى، بل تقول: لا حى ولا ميت، فنحن لا نأخذ باصطلاحهم، بل نأخذ بالحقائق العقلية التي دل عليها الشرع، والله تعالى وصف هذه الأصنام بأنها أموات مع أنها غير قابلة للحياة والموت، لكن لعدم جدواها صارت أمواتا.

[٢] وكان الوجه الأول أن نقول لهم: بالنسبة لنفي الوجود والعدم لا يمكن؛ لأن تقابل الوجود والعدم تقابل سلب وإيجاب، بمعنى: إن سلب أحد هما لزم ثبوت الآخر، فهبه أن الحياة والموت تقابلهما تقابل عدم وملكته، بمعنى: أن هذا الشيء الذي به الحياة والموت ولا يملكهما لا يقبلهما، لكن هذا الاصطلاح بالنسبة إلى كون الحياة والموت لا يقبلها إلا ما كان حاساً، هذا اصطلاح من اصطلاح المقليسفة، لا هي حقيقة عقلية، والحقيقة العقلية ما دل عليها القرآن، وهو أن الجماد يوصف بأنه ميت غير حي.

ونقول: إذا كنت تقول: إنني أرفع التقيضين عن الله؛ لأنَّه غير قابل لها، نقول لك: ما لا يقبل ذلك أنقص من الذي يقبله إذا عدم فيه، فالذي لا يقبل هذا الشيء وليس من شأنه -أن يكون متتصفاً بهذا الشيء- هو أنقص مما يكون من شأنه الاتصال به ولكنه لا يتتصف به لعلة.

وَقِيلَ لَكَ تَائِيًّا - مَا لَا يَقْبُلُ الْأَنْصَافَ بِالْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَالْعَمَى وَالْبَصَرِ  
وَتَحْوِي ذَلِكَ مِنَ الْمُتَقَابِلَاتِ أَنَّقُصُّ مِمَّا يَقْبُلُ ذَلِكَ [١].

فَالْأَعْمَى الَّذِي يَقْبُلُ الْأَنْصَافَ بِالْبَصَرِ، أَكْمَلُ مِنَ الْجَهَادِ الَّذِي لَا يَقْبُلُ  
وَاحِدًا مِنْهُمَا، فَأَنْتَ قَرَرْتَ مِنْ تَشْيِيهِ بِالْحَيَاوَاتِ الْقَابِلَةِ لِصَفَاتِ الْكَمالِ، .....

[١] فالشَّيْءُ الَّذِي لَا يَصْلُحُ أَنْ نَقُولَ لَهُ: أَنْتَ لَا حَيٌّ وَلَا مَيْتٌ، وَلَا أَعْمَى  
وَلَا مُبِينٌ، وَلَا أَصْمَّ وَلَا سَمِيعٌ، وَلَا عَالِمٌ وَلَا جَاهِلٌ، أَنَّقُصُّ مِنَ الَّذِي يَصْحُّ أَنْ نَقُولَ  
فِيهِ ذَلِكَ، فَإِنَّ شَيْهَتَ اللَّهَ بِمَا هُوَ أَنَّقُصٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَا يَقْبُلُ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ أَنَّقُصُّ  
مِنَ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَقْبُلُ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ، فَإِنَّ قَرْزَتَ مِنْ تَشْيِيهِ بِالْحَيَاوَاتِ الْقَابِلَةِ  
لِصَفَاتِ الْكَمالِ، وَوَصْفَتَهُ بِصَفَاتِ الْجَهَادَاتِ الَّتِي لَا تَقْبُلُ ذَلِكَ، أَيْ: مَا يَخَالِفُ  
الْجَهَادَاتِ، نَقُولُ: شَيْهَتَ اللَّهَ بِالْجَهَادِ الَّذِي لَا يَقْبُلُ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا، وَفَرَزْتَ مِنْ  
تَشْيِيهِ بِالْأَعْمَى الَّذِي يَقْبُلُ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ الَّذِي يَقْبُلُ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ  
خَيْرٌ وَأَكْمَلُ مِنْ جَهَادٍ لَا يَقْبُلُ الْبَصَرَ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِالْبَصَرِ، وَلَيْسَ مِنْ شَأنِهِ  
وَلَا حَقِيقَتِهِ أَنْ يَكُونَ مَتَّصِفًا بِالْبَصَرِ.

فَتَسْأَئِلُ أَنَّهُ كُلَّمَا فَرَّ - ذَلِكَ الْمَعْطُلُ - إِلَى شَيْءٍ وَجَدَهُ مَسْدُودًا.

فَالحاصل: أَنَّا نَقُولُ لِهَا الرَّجُلِ: إِذَا قَلْتَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبُلُ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ،  
وَلَا الْعِلْمَ وَالْجَهَلَ، وَلَا الْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ؛ فَرَارًا مِنْ تَشْيِيهِ بِالْمَوْجُودَاتِ الَّتِي تَنْصَفُ  
بِهَا، قُلْنَا لَكَ: أَنْتَ شَيْهَتَهُ بِالَّذِي لَا يَقْبُلُ هَذَا الشَّيْءَ إِطْلَاقًا، وَالَّذِي لَيْسَ مِنْ شَأنِهِ أَنْ  
يَسْمَعَ وَيَبْصُرَ وَلَيْسَ مِنْ شَأنِهِ أَنْ يَعْلَمَ، وَتَشْيِيهُكَ إِيَّاهُ بِهَا أَشَدُ تَنْقِيَّصًا مِنْ تَشْيِيهِهِ  
بِجَهَادٍ أَوْ بِجَسْمٍ يَفْنِي وَيَبْصُرُ وَيَقْبُلُ ذَلِكَ.

وَوَصْفَتُهُ بِصَفَاتِ الْجَامِدَاتِ الَّتِي لَا تَقْبِلُ ذَلِكَ [١].

[١] تَقْدَمَ أَنَّ جَوَابَنَا لِلْعُغْلَةِ مُنْكِرِي الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ: أَنْتُمْ رَفِعُوكُمُ النَّقِيقَيْضِينَ، وَرَفِعُ النَّقِيقَيْضِينَ مُمْتَنَعٌ غَايَةُ الْاِمْتِنَاعِ، كَمَا أَنَّ اِجْتِمَاعَ النَّقِيقَيْضِينَ مُمْتَنَعٌ، فَشَبَهْتُمُ اللهَ وَاجْبَ الْوُجُودِ لَا بِالْمَعْدُومِ، بِلْ بِالْمُمْتَنَعِ غَايَةُ الْاِمْتِنَاعِ.

فَإِذَا قَالُوا: هَذَا الَّذِي قُلْتُمْ مِنْ رَفْعِ النَّقِيقَيْضِينَ أَوْ سَلْبِ النَّقِيقَيْضِينَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا يَقْبِلُ ذَلِكَ الشَّيْءَ، أَمَّا مَا لَا يَقْبِلُ النَّقِيقَيْضِينَ فَإِنَّهُ يَحْوِزُ سَلْبَهُمَا عَنْهُ؛ لَأَنَّ الْوُجُودَ عَدَمٌ الْمَلَكَةُ، هُمْ يَقُولُونَ: سَلْبُ النَّقِيقَيْضِينَ مُمْتَنَعٌ عَمَّا يَكُونُ قَابِلًا لَهُمَا، أَمَّا مَا لَا يَكُونُ قَابِلًا لَهُمَا فَإِنَّ سَلْبَهُمَا عَنْهُ لَيْسَ بِمُمْتَنَعٍ.

وَنَقُولُ: هَبْ أَنَّ الْعِلْمَ وَالْجَهْلَ وَالْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ إِنَّمَا يَجْتَمِعُ سَلْبَهُمَا عَمَّا يَكُونُ قَابِلًا لَهُمَا، وَأَمَّا سَلْبَهُمَا عَنْ مَا لَا يَكُونُ قَابِلًا فَهُوَ مُمْكِنٌ، أَيْ: إِنْ وَافَقْنَاهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَقُلْنَا: إِنَّ تَقْابِلَ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ مِنْ بَابِ تَقْابِلِ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ، لَكِنَّ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ تَقْابِلُهُمَا تَقْابِلُ سَلْبٍ وَإِيجَابٍ بِالْتَّفَاقِ الْعُقْلَاءِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، أَيْ: حَتَّى الَّذِي لَا يَقْبِلُ الْحَيَاةَ أَوَ السَّمْعَ أَوَ الْعِلْمَ لَا بُدَّ أَنْ يَقْبِلَ الْوُجُودَ أَوَ الْعَدَمَ، فَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ لَا نَصِفُهُ، فَلَا يَكُونُ مَوْجُودًا وَلَا مَعْدُومًا، فَقَدْ سَلَبْتُمُ عنْهُ النَّقِيقَيْضِينَ التَّقَابِلَيْنَ تَقْابِلَ السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ، وَهَذَا لَا يَمْكُنُ.

وَأَيْضًا: أَنْ نَقُولَ إِذَا كُتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِلُ السَّمْعَ وَالبَصَرَ مَثَلًا وَلَا ضَدَّهُمَا، فَهَذَا أَقْبُحُ مَا يَقْبِلُهُمَا؛ لَأَنَّكُمْ وَصَفْتُمُوهُ بِمَا لَا يَقْبِلُ الصَّفَاتِ الْكَامِلَةِ، فَنُحْجِيْهُمْ بِثَلَاثَةَ أَجْوَبَةٍ:

أَوْلًا: إِنَّ الْعِلْمَ وَالْجَهْلَ لَا يَمْتَنَعُ سَلْبَهُمَا عَمَّا كَانَ قَابِلًا لَهُمَا، وَلَكِنَّ أَنْتُمْ سَلَبْتُمُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ عَنِ اللهِ؛ فَقُلْتُمْ: لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ، وَهَذَا شَيْءٌ مُمْتَنَعٌ؛ لَأَنَّ تَقْابِلَ

وأيضاً فما لا يقبل الوجود والعدم، أعظم امتناعاً من القابل للوجود والعدم<sup>[١]</sup>، بل ومن اجتماع الوجود والعدم، ونفيهما جيئاً.

الوجود والعدم تقابل سلب وإيجاب، أي: أنه إذا سلب أحدهما لزم وجود الآخر، وهذا معنى السلب والإيجاب.

فإذن: أنتم وصفتم الله تعالى بشيء ممتنع؛ لأن كونه لا موجود ولا معدوم لا يصلح، لا في الذي يقبل، ولا في الذي لا يقبل.

الشيء الثاني: أن قولكم: إن تقابل الحياة والموت من جهة العدم والملائكة هذا اصطلاح فلسفياً ليس حقيقة، بدليل أن الله سبحانه وتعالى وصف الجماد بالحياة والموت، فقال: «أموات غير أحياء» [التحل: ٢١].

الشيء الثالث: أنكم إذا قلتم: إنه لا يمكن أن تكون ذات الله قبلة لهذا الشيء؛ فقد شبّهتموها بما هو أقرب مما يمكن أن يقبل الكمال؛ لأن الرجل الأعمى الذي لا يُصرّ خيراً من الحدار الذي لا يمكن أن يوصف بعمى ولا بصير، لأن الرجل الأعمى قابل لأن يكون بصيراً ويتصف بصفات الكمال، والحدار ليس قابلاً لأن يكون بصيراً فيتصف بصفات الكمال، فأنتم شبّهتم الله بما هو أنقص حين زعمتم أن الصفات غير قابلة أن يتصف الله بها إطلاقاً.

[١] «فما لا يقبل الوجود والعدم، أعظم امتناعاً من القابل للوجود والعدم»: فيه شيء من الإشكال والنظر، لا يوجد شيء لا يقبل الوجود والعدم، لكن هذا على فرض أن يقدر هؤلاء بأن شيئاً يوجد لا يقبل الوجود والعدم، وإنما من شيء إلا ويقبل الوجود والعدم، سواء كان عيناً أم صفة.

فَمَا نَفَيْتَ عَنْهُ قَبْلَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ كَانَ أَعْظَمَ امْتِنَاعًا مِمَّا نَفَيْتَ عَنْهُ الْوُجُودِ  
وَالْعَدَمِ<sup>[١]</sup>،.....

[١] قول المؤلف رحمة الله: «أَعْظَمُ امْتِنَاعًا مِنَ الْقَابِلِ لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ» أي: إنكم إذا قلتم: إنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يقبل أن يُقال مَوْجُودٌ ولا يقبل أن يقال مَعْدُومٌ: أَعْظَمُ امْتِنَاعًا من أن يكون قَابِلًا لِهَا وَلَكَنَّهُمَا لَمْ يجْتَمِعا، فهو أَعْظَمُ امْتِنَاعًا؛ لأنَّ ما لا يقبل أمرٌ غير ممكِنٍ لا يفِرُضُهُ إِلَّا الذَّهَنُ، بل ومن اجتِماع الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، فالذِّي لا يقبل الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ أَعْظَمُ امْتِنَاعًا من شيءٍ نقول: إنَّهُ مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ في آنٍ واحدٍ، وهذا قال: وبامتناع الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وذكر المؤلف ثلاثة أشياء: أولاً: شيءٌ لا يقبل الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ وهذا مُمْتَنَعٌ بل أَعْظَمُ امْتِنَاعًا. ثانياً: الذِّي ليس مَوْجُودًا ولا مَعْدُومًا.

ثالثاً: أن نقول يقبل الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ وأنَّهُ مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ، فهذا مُمْتَنَعٌ أيضاً أي: مُمْتَنَعٌ أن نقول لشيءٍ إنه مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ، لكن مع ذلك فإنَّ الصُّورَةَ الأولى - وهي: الذِّي لا يقبل الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ - أَعْظَمُ امْتِنَاعًا من هاتين الصُّورَتَيْنِ، مع أنَّ كُلَّ الصُّورِ الْثَّلَاثَ مُمْتَنَعٌ، فالفلاسِفةُ يَقُولُونَ: إنَّ اللَّهَ لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، معناه أنَّهُ يمكنُ أن يوجد أو يُعدَم ويتصف بالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، ولكنَّه لم يكن كذلك، بل يَقُولُونَ: إنه مُمْتَنَعٌ أن يكون مَوْجُودًا وَمَعْدُومًا، وهم يَرَوْنَ أنَّ اللَّهَ لا يقبل أن يُوصَفَ بالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، فَهُوَ لَا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، فالصُّورَ الْثَّلَاثَةُ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: أن نقول: هذا الشَّيْءُ غَيْرُ قَابِلٍ لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، أو غَيْرُ قَابِلٍ إِطْلَاقًا أنْ يُوصَفَ بِوْجُودٍ أو عدم.

وإذا كان هذا ممتنعاً في صرائح العقول فذاك أعظم امتيازاً<sup>[١]</sup>، فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العَدَم هو أعظم الممتنعات، وهذا غاية التناقض والفساد<sup>[٢]</sup>.

**الصورة الثانية:** أن نقول: قابل للوجود والعَدَم، لكن لا يوصف بها، فهذا الثاني أسهل؛ لأن الأول يقول: غير قابل، لكن هذا نقول: قابل، إلا أنه ليس موجوداً ولا معدوماً.

**الصورة الثالثة:** أن نقول: إنه قابل للوجود والعَدَم لكنه موجود معدوم.

وهذه الصور ممتنعة، لكن بعضها أعظم امتيازاً من بعض.

ولهذا قال المؤلف رحمة الله: «فما نفيت عنه قبول الوجود والعَدَم كان أعظم امتيازاً مما نفيت عنه الوجود والعَدَم، وإذا كان هذا ممتنعاً في صرائح العقول فذاك أعظم امتيازاً».

[١] الأولى أن نقول: ليس قابلاً للوجود والعَدَم، ليس قابلاً نفي الوجود والعَدَم فهو ممتنع في العقل، أي: أن تقول عن شيء إنه ليس موجوداً ولا معدوماً ممتنع عقلاً، إذا كان هذا ممتنع عقلاً فامتياز الأول الذي هو عدم قبول الوصف بالوجود والعَدَم يكون أشد امتيازاً، يقول: فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العَدَم هو أعظم الممتنعات، وهذا غاية التناقض.

[٢] كلام المؤلف رحمة الله جيد واضح ومعقول، وهو أن هؤلاء الفلاسفة يقولون: إن الله سبحانه وتعالى ليس حياً ولا ميتاً، وليس قادرًا ولا عاجزاً، وليس عالماً ولا جاهلاً، وليس موجوداً ولا معدوماً؛ لأنه ليس قابلاً أن يوصف بذلك، مثل ما أن المدار ليس قابلاً أن يوصف بأنه أعمى أو بصير، كذلك الله تعالى ليس قابلاً أن

وَهُؤُلَاءِ الْبَاطِنِيَّةِ مِنْهُمْ مَنْ يُصَرِّحُ بِرَفْعِ النَّقِيضَيْنِ: الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ؛ وَرَفْعُهُمَا كَجَمْعِهِمَا<sup>[١]</sup>.

..... وَمَنْ يَقُولُ: لَا أُثِبُّ وَاحِدًا مِنْهُمَا<sup>[٢]</sup>،

يُوصَفَ بِأَنَّهُ مَوْجُودٌ أَوْ غَيْرُ مَوْجُودٍ.

فَكَلَامُهُمْ هَذَا غَيْرُ مُمْكِنٍ، وَمُمْتَنَعٌ غَايَةُ الْإِمْتِنَاعِ؛ لَأَنَّ سَلْبَ النَّقِيضَيْنِ مُمْتَنَعٌ، وَاجْتِمَاعُ النَّقِيضَيْنِ مُمْتَنَعٌ، وَأَعْظَمُ مِنْهُ امْتِنَاعًا أَنْ نَقُولَ بِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ سَلْبُ النَّقِيضَيْنِ وَلَا جَمْعُ النَّقِيضَيْنِ.

مَثَلٌ آخَرُ: إِذَا قُلْنَا: غُلامٌ عَالَمٌ، غُلامٌ جَاهِلٌ، غُلامٌ لَا عَالَمٌ وَلَا جَاهِلٌ، كَذَلِكَ: غُلامٌ عَالَمٌ جَاهِلٌ، مِثْلُ أَنْ نَرِيدَ: هَذَا غُلامٌ عَالَمٌ بِالشَّرِيعَةِ جَاهِلٌ بِالْعَرَبِيَّةِ. فَإِذَا قُلْنَا: فُلَانٌ لَا يَقْبِلُ أَنْ يُوصَفَ بِالْجَهْلِ وَالْعِلْمِ فَهَذَا أَشَدُّ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لَأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّكَ جَعَلْتَ الشَّيْءَ الْمُسْتَحِيلَ وَاجِبَ الْوَقْوَعِ، وَجَعَلْتَ واجِبَ الْوَقْوَعِ أَمْرًا مُسْتَحِيلًا، فَهُؤُلَاءِ وَصَفُوا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِأَمْرٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ، وَهُوَ أَعْظَمُ الْمُمْتَنَعَاتِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ.

[١] قَالَ: وَهُؤُلَاءِ الْبَاطِنِيَّةِ مِنْهُمْ مَنْ يُصَرِّحُ بِرَفْعِ النَّقِيضَيْنِ الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ، فَيَقُولُ: لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ، وَرَفْعُ النَّقِيضَيْنِ كَجَمْعِهِمَا، أَيْ: إِذَا قَلْتَ: هُوَ لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ، مِثْلُ قَوْلِكَ: هُوَ مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ.

[٢] وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَا أُثِبُّ وَاحِدًا مِنْهُمَا، أَيْ: يَقُولُ: لَا أَقُولُ: لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ، وَلَا أَقُولُ: مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ، لَا يُثْبِتُ هَذَا الْإِثْبَاتُ وَلَا ذَاكَ التَّنَفِيَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَرِّحُ بِرَفْعِ النَّقِيضَيْنِ، فَيَقُولُ مَثَلًا: لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ.

وامتناعه عن إثبات أحدِهما في نفسِ الأمرِ لا يمنع تحققَ واحدِ منهما في نفسِ الأمرِ<sup>[١]</sup>، وإنما هو كجهلِ الجاهلِ وسُكوتِ الساكيتِ الذي لا يعبرُ عن الحقائقِ<sup>[٢]</sup>.

وإذا كانَ مَا لا يقبلُ الوجودَ ولا العَدَمَ أَعْظَمَ امتناعًا مما يقدّرُ قبولةُ لهما معَ نفيهما عنْهُ - فما يقدّرُ لا يقبلُ الحياةَ ولا الموتَ ولا العلمَ ولا الجهلَ ولا القدرةَ

ويقولُ المؤلّفُ: «رفعُها كجَمِيعِها»، مثالُ جمعِها: هذا الشيءُ موجودٌ مَعْدُومٌ، فهذا مُمتنعٌ، ومنهم من يقولُ: لا أثبتُ واحدًا منها، ومن يقولُ: لا أثبتُ واحدًا أي: لا أقولُ لا موجودٌ ولا مَعْدُومٌ، ولا أقولُ موجودٌ مَعْدُومٌ، بل أسكُتُ ولا أقولُ شيئاً.

[١] قالَ رَحْمَةُ اللهِ: «وامتناعه عن إثباتِ أحدِهما في نفسِ الأمرِ لا يمنع تحققَ واحدِ منهما في نفسِ الأمرِ»، أي: كونُه يمتنعُ أن يقولَ هذا أو هذا، لا يلزمُ منه أن يكونَ نافياً للجميعِ، وإنما هو كجهلِ الجاهلِ، وسُكوتِ الساكيتِ الذي لا يعبرُ عن الحقائقِ.

[٢] فمثلاً كونُه يسكتُ يقولُ: ما أقولُ هذا ولا هذا، امتناعه هل يمنع تتحققَ واحدِ منها؟ لا، فهذا يكونُ جاهلاً، فيقولُ: لا أدرِي، أو مثل الإنسان الساكتِ لكونه يقولُ بأمرٍ لا بدَّ أن يقولَ به ما يُمْنَعُ. ولهذا قالَ: لا يعبرُ الساكتُ عن الحقائقِ، فانقسمَ الباطنية إلى قسمين:

▪ منهم من يصرُّ بِرَفْعِ النَّقِيضِينَ، ويَقُولُ المصنف رَحْمَةُ اللهِ: إنَّ رفعُها كجَمِيعِها بما آنَه مُمتنعٌ.

▪ ومنهم من يقولُ: أنا لا أثبتُ واحدًا منهم، أي: لا أقولُ بِرَفْعِ النَّقِيضِينَ، ولا بِجَمِيعِ النَّقِيضِينَ، فلا أقولُ لا موجودٌ ولا مَعْدُومٌ، ولا أقولُ موجودٌ مَعْدُومٌ.

وَلَا الْعَجْزَ وَلَا الْكَلَامَ وَلَا الْحَرَسَ وَلَا الْعَمَى وَلَا الْبَصَرَ وَلَا السَّمْعَ وَلَا الصَّمَمَ: أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْدُومِ الْمُمْتَنَعِ مَا يُقْدَرُ قَابِلًا لَهُمَا -مَعَ نَفْيِهِمَا عَنْهُ-<sup>[١]</sup>، وَحِينَئذٍ فَنَفَيْهِمَا مَعَ كَوْنِهِ قَابِلًا لَهُمَا أَقْرَبُ إِلَى الْوُجُودِ وَالْمُمْكِنِ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] لأنَّ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ -الْحَيَاةُ وَالْمَوْتُ- عندَ الْفَلَاسِفَةِ غَيْرُ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ عندَ غَيْرِهِمْ؛ لَأَنَّهُ عِنْدَهُمُ الْحَيَاةُ وَالْمَوْتُ، لَا يُوصَفُ بِهِمَا إِلَّا مَنْ كَانَ قَابِلًا، وَعِنْدَهُمْ يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ الْحَيَاةُ وَالْمَوْتُ عَنِ الْجِدَارِ مَثَلًا؛ لَأَنَّهُ لَا يَقْبِلُ الْاِتَّصَافَ بِهِمَا بِخَلَافِ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، كَذَلِكَ الْعِلْمُ وَالْجَهْلُ بِالنِّسْبَةِ لِللهِ لَا يُمْكِنُ ارْتِفَاعُهُمَا، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِمَا لَا يَكُونُ قَابِلًا لَهُمَا يُمْكِنُ ارْتِفَاعُهُمَا.

وَلَا الْقُدْرَةُ وَلَا الْعَجْزُ، مثُلُهُ أَيْضًا هَذِهِ بِالنِّسْبَةِ لِللهِ لَا يُمْكِنُ، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِمَا لَا يَكُونُ قَابِلًا لَهُمَا يُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ: الْجِدَارُ لَا عَادُلٌ وَلَا قَادِرٌ.

كَذَلِكَ أَيْضًا الْكَلَامُ وَالْحَرَسُ، هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا لَا يَكُونُ قَابِلًا؛ لَأَنَّ مَا لَا يَكُونُ مُتَقَابِلًا تَقَابُلَ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ يُمْكِنُ أَنْ يُرْتَفِعَا، فَيُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ: الْجِدَارُ لَا يَتَكَلَّمُ، فَلَيْسَ بِأَخْرَسَ وَلَا مُتَكَلِّمٍ، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِللهِ لَا يُمْكِنُ.

الْعَمَى وَالْبَصَرُ نَفْسُ الشَّيْءِ، السَّمْعُ وَالصَّمَمُ نَفْسُ الشَّيْءِ، فَالْمُؤْلَفُ مَا أَعْدَ؛ لَأَنَّ كَلَامَهُ بِالْأَوَّلِ لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَالْوُجُودُ وَالْعَدَمُ مِنْ صِفَاتِ الْعُقْلَاءِ، فَلَا يُمْكِنُ ارْتِفَاعُهُمَا وَلَا اجْتِمَاعُهُمَا بِاتْتِفَاقِ الْعُقْلَاءِ، لَكِنَّ الْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ وَالْعِلْمُ وَالْجَهْلُ يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِي شَخْصٌ يَقُولُ: إِنَّ تَقَابُلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَقَابُلَ عَدَمٍ وَمَلَكَةً، فَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَ تَقَابُلُهُمَا تَقَابُلَ عَدَمٍ وَمَلَكَةً يُمْكِنُ أَنْ يُرْتَفِعَا عَنِ مَا لَيْسَ بِقَابِلٍ لَهُمَا.

[٢] يَقُولُ الْمُؤْلَفُ رَحْمَةُ اللهِ: إِذَا قُلْتَ إِنَّهُ غَيْرُ قَابِلٍ لِلصِّفَاتِ أَشَدُ امْتِنَاعًا بِالنِّسْبَةِ لِللهِ مَا إِذَا قُلْتَ: إِنَّهُ قَابِلٌ لِلصِّفَاتِيْنِ وَلَكِنْ يُرْتَفِعَا.

وَمَا جَازَ لِوَاحِبِ الْوُجُودِ - قَابِلًا - وَجَبَ لَهُ<sup>[١]</sup>؛ لِعَدَمِ تَوْقِفِ صِفَاتِهِ عَلَى غَيْرِهِ<sup>[٢]</sup>؛

والمعنى: أنَّ نَفْيَ هَذِهِ الأَشْيَاءِ المُتَقَابِلَةِ عَنِ الْمَوْصُوفِ مَعَ كُونِهِ قَابِلًا لَهُ أَقْرَبُ إِلَى الْوُجُودِ وَالْمُمْكِنِ مِنْ تَقْدِيرِ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَابِلٍ لَهُمَا؛ لِأَنَّ كُونَ الشَّيْءِ لَيْسَ قَابِلًا لِلشَّيْءِ أَعْظَمُ امْتِنَاعًا مِنْ أَنْ يَكُونَ قَابِلًا، ثُمَّ تَنْفِي عنْهُ، وَتَرَى هَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ.

أَمَّا فِي الْجَهْلِ وَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَالسَّمْعِ وَالصَّمْمِ فَهَذِهِ لَيْسَتِ الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ؛ لِأَنَّهُ يَوْجِدُ أَشْيَاءً غَيْرَ مَوْصُوفَةَ بِهَذِهِ الصَّفَاتِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَمْلِكُهَا وَلَيْسَ مِنْ مَلْكُتِهَا أَنْ تَكُونَ سَمْيَةً أَوْ بَصَرِيَّةً.

[١] قوله: «مَا جَازَ لِوَاحِبِ الْوُجُودِ» إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ وَاجِبُ الْوُجُودِ إِلَّا اللَّهُ، إِذَا كَانَ الشَّيْءُ مُمْكِنًا وَهُوَ قَابِلٌ لَهُ صَارَ واجِبًا لِلْقَبُولِ، وَهَذَا قَالَ الْمُؤْلِفُ: «وَجَبَ لَهُ» فِي شَيْءٍ مُمْكِنٍ فِي حَقِّ اللَّهِ مِنْ صَفَاتِ الْكَمالِ يَكُونُ حِينَئِذٍ واجِبًا لِلْحَيَاةِ، إِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا مُمْكِنَةٌ فِي حَقِّ الْخَالِقِ تَكُونُ واجِبَةَ السَّمْعِ.

وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا مُمْكِنٌ وَاجِبٌ وَمُمْكِنٌ، وَعَرَفْنَا أَنَّ الْفَلَاسِفَةَ وَشَبَهَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ السَّمْعَ فِي حَقِّ اللَّهِ غَيْرُ مُمْكِنٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْلِبُونَ عَنِهِ الصَّفَاتِ، لَكِنْ قَرَرَ الْمُؤْلِفُ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ مُمْكِنٌ، وَإِذَا كَانَ مُمْكِنًا وَهُوَ صِفَةٌ كَمَالٍ كَانَ واجِبًا لَهُ.

[٢] قوله: «لِعَدَمِ تَوْقِفِ صِفَاتِهِ عَلَى غَيْرِهِ»، المعنى: أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا كَانَ قَابِلًا وَهِيَ كَمَالٌ فَإِنَّهَا تَتَعَيَّنُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «تَوْقِفِ صِفَاتِهِ عَلَى غَيْرِهِ»، يَعْنِي: أَنَّ صِفَاتِهِ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْخَالِقِ فَهُوَ غَيْرُ واجِبِ الْوُجُودِ، لِذَلِكَ فَإِنَّ صِفَاتِهِ تَتَوَقَّفُ عَلَى غَيْرِهِ، فَالإِنْسَانُ حَيٌّ لَكِنْ مَنْ جَعَلَ الْحَيَاةَ فِيهِ هُوَ اللَّهُ، إِذْنَ حَيَاةُ حَادِثَةٌ مَتَوَقَّفةٌ عَلَى